



حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر

–دراسة تجريبية ان سي أ روية في مجال حوكمة المؤسسات–

فاتح بلواضح *

جامعة امحمد بوقرة- بومرداس

fa14teh@gmail.com

الأستاذ الدكتور. محمد براق

المدرسة العليا للتجارة- الجزائر

Esc.berrag@gmail.com

تاريخ القبول 25/02/2018

تاريخ الاستلام: 25/11/2017

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى تطبيق مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وأثرها على فعالية الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية، من خلال اتباع منهج وصفي/ تحليلي، حيث تم التعرض إلى الإطار العام لحوكمة المؤسسات بصفة عامة، إضافة إلى الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية بصفة خاصة، والعلاقة بين مبادئ الحوكمة والإفصاح المحاسبي، وكذا أثرها على جودة التقارير المالية. أما فيما يخص الجانب الميداني، فقد تم اختبار مدى تطبيق حوكمة المؤسسات من خلال مدى تجسيد مبادئ الحكم الراشد في المؤسسة وذلك بالاستعانة باستبيان موزع على مجموعة من الأطراف ذات الصلة بحوكمة المؤسسة، حيث تم إجراء هذه التجربة على شركة أن سي أ- روية بحكم أن لها تجربة في مجال ممارسات حوكمة المؤسسات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة ارتباط قوية بين مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة وفعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، إضافة إلى وجود دليل ميداني من واقع المؤسسات الجزائرية يثبت أن التأثيرات في فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، يرجع سببها بشكل كبير إلى مدى تجسيد مفهوم حوكمة المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، الإفصاح المحاسبي، جودة التقارير المالية.

Abstract:

This study aims to examine the extent of the application of corporate governance and its impact on the effectiveness of the accounting disclosure and existence of financial reporting, through a descriptive approach and analytical approach. Where exposure to the general framework for corporate governance was generally interpreted, in addition of the accounting disclosure and the quality of financial reporting in particular, the relationship between the rules of corporate governance and accounting disclosure, as well as the impact of corporate governance rules on the quality of financial reporting. With regard to the field, it has been tested over the application of corporate governance through the embodiment of corporate governance rules and that was possible by using a survey distributed to a group of related parties to corporate governance, where they were conducting this experiment on the company to N.C.A - Rouiba by the fact that it has a good experience in the field of corporate governance practices. The study concluded a set of results, most notably the existence of a strong correlation between the rules of corporate governance and the effectiveness of the accounting disclosure and the quality of financial reporting in addition to the existence of a field guide from the reality of Algerian companies prove that influences in the effectiveness of accounting disclosure and the quality of financial reporting are due in large part to the extent embodiment of the concept of corporate governance.

Keywords: Corporate Governance, Accounting Disclosure, The Quality Of Financial Reporting.

Jel Classification: : G3, M1

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (13-1)

أهمية الدراسة

أدى فشل وتعرض مؤسسات كبيرة على مستوى العالم لمشاكل تتعلق بالقوائم المالية والممارسات المحاسبية، وما رافق ذلك من تعرض سمعة مهنة المحاسبة والمراجعة إلى المساءلة في ضوء الدور الذي تمثله مكاتب مراجعة عالمية في إحداث فجوة ثقة بالمعلومات المحاسبية ومصادقيتها في معظم بيئة الأعمال العالمية، وتسجيل بعض المؤسسات لخسائر كبيرة. لذا، دعت الضرورة لتطوير المعالجات والمفاهيم المحاسبية من خلال الممارسات المحاسبية كاستجابة للتغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال واحتياجات مستخدمي القوائم المالية، ولقد تطلب ذلك ضرورة زيادة فعالية آلية الإفصاح والشفافية لغرض إدارة مثل هذه المخاطر، بحيث تشمل القوائم المالية، وملحقاتها على كافة المعلومات المحاسبية التي تمكن مستخدمي هذه القوائم بأنها تمثل بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسات، كما تجعل مستخدميها يثق بأنها تتضمن معلومات تساعده في تقييم أداء المؤسسة التي يرغب في اتخاذ قرار استثماري في شأنها.

في المقابل تعد في الجزائر من أهم الموضوعات التي استقطبت اهتمام بيئة الأعمال في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية وطنية وإستراتيجية. ومرد ذلك، يعود للحاجة الماسة والمتنامية للمؤسسات قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوحة ومتطورة.

فقد عملت مختلف الهيئات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لتحضير السبل التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في بيئة الأعمال بغية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية لوضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائري، أعلنت كل من جمعية كير (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري. وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات، ومؤسسة التمويل الدولية.

أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- الوقوف على الجوانب الفكرية للحوكمة بصفة عامة ومبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر بصفة خاصة.
- التعرف على العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية لمبادئ الحكم الراشد للمؤسسة وقدرته على إعطاء معلومات ذات جودة عالية، من خلال مقارنة الممارسات الموجودة في البيئة الجزائرية بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع التركيز على الجوانب المحاسبية وآليات تطبيقها.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في تطبيق معايير الحكم الراشد المعتمدة في الجزائر ومؤشرات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية المعدة من طرف المؤسسات للوصول إلى الجودة والتميز في المعلومات المالية، وتتمحور الإشكالية في السؤال الجوهرى الموالي:

ما مدى تطبيق حوكمة المؤسسات وأثر ذلك على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر؟

تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

الإطار النظري:

الإطار الفكري لحوكمة المؤسسات.

مبادئ الحكم الراشد وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

الجانب التطبيقي:

الإطار المنهجي للدراسة.

نتائج الدراسة.

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

أولاً- الإطار النظري

يتضمن الإطار النظري المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في حوكمة المؤسسات وكذا، الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية والعلاقة المتداخلة فيما بينهم.

المحور الأول: الإطار الفكري لحوكمة المؤسسات

قامت الجزائر بمبادرة إيجابية في سعيها لإصلاح منظومتها المحاسبية وبيئة الأعمال للمؤسسة ككل لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية الحاصلة، بالعمل على صياغة دليل لحوكمة المؤسسة الجزائرية والذي جاء تحت مسمى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة. سيتم من خلال هذا المحور التعريف بهذا الميثاق والإحاطة بمختلف جوانبه.

1- مفهوم حوكمة المؤسسات

لقد اهتمت معظم الهيئات المالية والاقتصادية بمفهوم حوكمة المؤسسات وذلك من خلال تقديم نظرتها فيما يخص هذا المفهوم الجديد، على أساس أن حوكمة المؤسسات فيها منفعة لجميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة حسب مبادئ هذا المفهوم.

1-1- الحوكمة لغة

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة، تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادة السفينة إلى بر الأمان، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايتهم وحمائته للأمانة وإيصالها لأصحابها، وعند عودته إلى الميناء يطلق عليه (Good Governor) والتي تعني المتحوم الجيد.¹

1-2- حوكمة المؤسسات اصطلاحاً

يقصد بحوكمة المؤسسات مجموعة الآليات التنظيمية التي تعمل من أجل تحديد سلطة المسيرين والتأثير على قراراتهم الاعتيادية، وهذا بهدف الالتزام بتحقيق مصالح الأطراف المختلفة دون التفرد بالمصالح التي تخص المسيرين.² كما يمكن النظر إلى حوكمة المؤسسات بأنها "الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد المؤسسة، بهدف تحقيق مصالح المساهمون والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة"،³ وتعرف حوكمة المؤسسات أيضاً بأنها "النظام الذي يوجه ويراقب المؤسسات".⁴

وفي نفس السياق، تعرف حوكمة المؤسسات على أنها "العلاقة بين المؤسسة والمساهمين التي تحدد وتراقب اتجاه الاستراتيجية وأداء المؤسسة"،⁵ أي عبارة عن مجموعة من الإرشادات تبين كيفية العمل في المؤسسة وخارجها مع الأطراف ذات المصلحة، وأيضاً تبين كيفية الرقابة لأجل تجسيد هذا النظام، كما أن هناك تعريفاً قياسياً من طرف بعض الباحثين في مجال الاقتصاد والقانون، حيث يرون أن مصطلح حوكمة المؤسسات يشير إلى "الدفاع عن مصالح حملة الأسهم"،⁶ كما يراها البعض الآخر منهم -الاقتصاديين- بأنها عبارة عن "مجموعة من الآليات التي تساعد على تهيئة الوضعية الحقيقية لتشغيل المؤسسات لأهدافها التي أقرتها مسبقاً".⁷

وكخلاصة لما سبق، يمكن القول بأن حوكمة المؤسسات عبارة عن نظام متكامل يشمل الإجراءات والآليات الخاصة بالتسيير والرقابة، والتي تعمل على تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة.

2- أهمية حوكمة المؤسسات

يتضح من خلال المفاهيم السابقة أن حوكمة المؤسسات مهتمة " بالطرق التي من خلالها يمكن إعادة مصالح الأطراف إلى الصف، بأن تضمن المنفعة للمستثمرين"،⁸ والمقصود هنا هو البحث عن أفضل الاستراتيجيات من طرف الإدارة كما تم ذكره سابقاً، والتي تعود بالفائدة على المساهمين. و يمكن تلخيص أهمية حوكمة المؤسسات فيما يلي:⁹

- تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة.

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

- مساعدة المؤسسات على جذب الاستثمارات وزيادة قدرتها التنافسية.
- ضمان وفاء المؤسسة بالتزاماتها، وضمان تحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي.
- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا.
- ضمان تحقيق النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسة.
- توفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقات المرتبطة بالمؤسسة.

3- أهداف حوكمة المؤسسات

يمكن أن تلخيص أهداف حوكمة المؤسسات من خلال العناصر الآتية:¹⁰

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
 - فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
 - ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية؛
 - تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتعارف عليها.
 - زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال.
 - التنبؤ بالمخاطر المتوقعة وإدارتها.
 - تعظيم الأرباح وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- في حين يرى آخرون أن الهدف من حوكمة المؤسسات يتمثل فيما يلي:¹¹
- ضمان الفاعلية لهيكل الحوكمة من المديرين التنفيذيين، مجلس الإدارة، الجمعية العامة للمساهمين.
 - التحقق من أن المساهمون يستطيعون التأثير في قرارات المؤسسة.
 - التحقق من وجود وتشغيل آليات الرقابة بين كل أطراف حوكمة المؤسسات من مسيرين، مراجعين، اللجان المتخصصة لمجلس الإدارة والمساهمين.

4- مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر

في شهر جويلية من سنة 2007، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات" وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهرى يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق لمصطلح وإشكالية الحكم الراشد للمؤسسة، من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

4-1- الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر

الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر هو عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة :

تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة.
تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.
على العموم، فإن مضمون وإجراءات الحكم الراشد للمؤسسة مدونة ضمن دليل يشكل مرجعا لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة. كما يهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع، تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا، وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع.

4-2- مبادئ الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد للمؤسسة على أربعة مبادئ أساسية هي:¹²

- الإنصاف، والمقصود به الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المترتبة بهم، يجب أن توزع بصورة منصفة.
- الشفافية، وهي الحقوق والواجبات، وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك، يجب أن تكون واضحة وصرحة للجميع ؛

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

- المسؤولية، وتعني مسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة ؛
 - المحاسبة (المساءلة)، والمقصود بها أن كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه.
- والشكل الموالي يبين العلاقة المترابطة بين كل من مبادئ الحكم الراشد المذكورة وكذا الأطراف الفاعلة في المؤسسة:

الشكل رقم (01): مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجانب النظري

المحور الثاني: مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

يتناول هذا المحور المفاهيم الأساسية للإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ومختلف الآثار المترتبة عليها في ظل مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة.

1- الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي مؤسسة وأساس نجاحها في السوق، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بعملية الرقابة والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للأطراف ذات المصلحة.

مفهوم الإفصاح المحاسبي

عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".¹³ كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".¹⁴

أساليب الإفصاح المحاسبي

يعد من أهم أساليب الإفصاح المهمة الكشوفات الملحقة بالقوائم المالية والملاحظات الهامشية والقوائم الإضافية وتقرير مجلس الإدارة وما يتضمنه من خطاب للمساهمين يوجز فيه الملاحظات الهامة عن محتويات التقارير المالية وتحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل فضلا عن تقرير محافظ الحسابات ورأيه في القوائم المالية للوضع المالي، كما أن تقرير المراجع الداخلي والرقابة يعد الوسيلة التي تتأكد بها الإدارة من أمانة المعلومات المالية وصلاحيّة استخدامها.¹⁵

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

1-3- أنواع الإفصاح المحاسبي

يقسم الإفصاح من حيث كمية المعلومات الملائمة والجوهرية والمفيدة للمستخدمين إلى إفصاح كامل وإفصاح عادل وإفصاح كاف، أما من حيث المجالات فينقسم، إلى إفصاح وقائي (تقليدي) وإفصاح إعلامي (تثقيفي) ويمكن إيجازها كالآتي:¹⁶

- الإفصاح الشامل Full disclosure، ويشير إلى شمولية التقارير المعلومات ذات الأثر المحسوس على القارئ.
- الإفصاح العادل fair disclosure، ويتضمن التوازن في الإفصاح لجميع الأطراف.
- الإفصاح الكافي Adequate disclosure، ويعني الإفصاح بالحد الأدنى الذي يجب إظهاره من المعلومات.
- الإفصاح الوقائي protective disclosure، يعني حماية المجتمع المالي وخاصة المستثمر العادي.
- الإفصاح التثقيفي Information disclosure، ويعني الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات.

2- جودة التقارير المالية

ينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير، هذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية لاتخاذ القرارات الصحيحة.

2-1- مفهوم جودة التقارير المالية

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين. ولتحقيق ذلك، يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية، المهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.¹⁷

وفي المقابل، فإن خصائص المعلومات المحاسبية التي أوردتها التوصية رقم (2)، من توصيات مفاهيم المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي، تشكل إطارا عاما لجودة التقارير المالية ومنها يحدد الباحثون المدخل المناسب لتحديد مفهوم الجودة. فهناك أكثر من مدخل لتحديد مفهوم الجودة، منها على الأخص، مدخل منفعة المعلومات المالية للقرارات والذي يركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمي القوائم المالية، ومدخل الحوكمة الذي يركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة.¹⁸

2-2- البدائل النظرية لجودة التقارير المالية

استخدمت الدراسات المحاسبية والتقارير النظامية مفاهيم عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية، وذلك في إطار الخصائص النوعية للمعلومات التي أوردتها مجلس معايير المحاسبة المالية.

1-2-2- جودة المحاسبة وجودة التقارير المالية

تستخدم جودة المحاسبة أحيانا للتعبير عن جودة التقارير المالية التي تنتجها المهنة المحاسبية. مع هذا، فإن جودة المحاسبة هي مفهوم عريض يرتبط أساسا بالمهنة المحاسبية بدء من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، مروراً بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وانتهاءً بمنتج هذه العملية وهو التقرير المالي.

2-2-2- جودة المعايير وجودة التقارير المالية

يمكن القول، بأن جودة معايير المحاسبة هي شرط من مجموعة الشروط التي يتعين توفرها لتحقيق جودة التقارير المالية، فأى مجموعة من معايير المحاسبة، سواء الأمريكية أو الدولية، تتيح قدرًا من الحرية في اختيار بدائل السياسات المحاسبية، وتظل جودة التقارير المالية مرهونة بشروط أخرى قد تسمح للإدارة بإساءة استخدام الحرية التي تمنحها المعايير لمعدّي القوائم المالية، وعلى الأخص العوامل النظامية التي تحدد شكل دوافع معدّي القوائم المالية.

3-2-2- جودة الربح وجودة التقارير المالية

يوجد ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح. أو بعبارة أخرى، فإن معظم الباحثين استخدموا لقياس جودة التقارير المالية مقاييس مرتبطة بجودة الربح. فجودة الربح تعني جودة التقارير المالية. على سبيل المثال، طبقاً لدراسة شيبير Schipper، فإن جودة الربح هي

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

مفهوم محدد لمفهوم عام هو جودة التقارير المالية. وهذه الأخيرة هي مؤشر على جودة معايير المحاسبة، وربط جودة التقارير المالية بجودة الريح الذي له بعض المزايا على المستوى الميداني .

3- انعكاسات مبادئ الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية

يعتبر نظام حوكمة المؤسسات فعال من خلال وجود نظام إفصاح قوي ومعلومات محاسبية جيدة تشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة وينعكس ذلك على ما يلي :

1-3- مصادقية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية

تظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد على سلوك المؤسسات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق الأوراق المالية. وفي المقابل، فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة المؤسسات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات. فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس الأسواق المالية، والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلتزم المؤسسات المدرجة في السوق المالية باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها .

2-3- جودة ونزاهة التقارير المالية

يعد الإفصاح مطلباً ضروريا حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالتشريعات والتنظيمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة وتقارير مالية تتصف بالجودة والنزاهة لجميع الأطراف ذات العلاقة. وفي الوقت نفسه، توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم. وبالتالي، فإن إلزام المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.¹⁹

ثانيا - الجانب التطبيقي

يتعرض هذا الجانب إلى الدراسة الميدانية من خلال عرض الاطار المنهجي للدراسة بما فيها أدوات الدراسة، بالإضافة إلى عرض متغيرات الدراسة وكذا العينة المدروسة.

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يتمثل في مختلف المراحل التي يجب اتباعها لجمع البيانات إلى غاية التحليل واستخلاص النتائج.

أدوات الدراسة الميدانية

استخدم في هذه الدراسة الميدانية مجموعة من البيانات، إضافة إلى أداة عادة تستخدم في مثل هذه البحوث متمثلة في إعداد استبيان، كما أن لهذه الدراسة حدودا مكانية وزمنية.

استبيان الدراسة الميدانية

يتناول أثر تطبيق مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على شركة أن سي أ". وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

- المحور الأول، يناقش وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، ويتكون من خمس (5) فقرات.
- المحور الثاني، يناقش توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، ويتكون من أربع (4) فقرات.
- المحور الثالث، يناقش توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين، ويتكون من أربع (4) فقرات.
- المحور الرابع، يناقش توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، ويتكون من ست (6) فقرات.

1-2- اختبار مدى مصداقية وثبات الاستبيان

تم استخدام معامل الارتباط بين معدل كل محور والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان، حيث كان معامل الارتباط قويا وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه. كما هو في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان

الرقم	محاور الدراسة	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	توفر مقومات توزيع الحقوق والوجبات بطريقة منصفة	0,478	0,023
2	مقومات الإفصاح والشفافية لجميع الأطراف الفاعلة	0,780	0,000
3	وجود مسؤوليات محددة بأهداف دقيقة	0,600	0,000
4	توافر إطار فعال للمحاسبة والمساءلة	0,689	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج SPSS

كما تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) لقياس ثبات الاستبيان كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

الرقم	محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	توفر مقومات توزيع الحقوق والوجبات بطريقة منصفة	5	0,650
2	مقومات الإفصاح والشفافية لجميع الأطراف الفاعلة	4	0,556
3	وجود مسؤوليات محددة بأهداف دقيقة	4	0,599
4	توافر إطار فعال للمحاسبة والمساءلة	6	0,701

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج SPSS

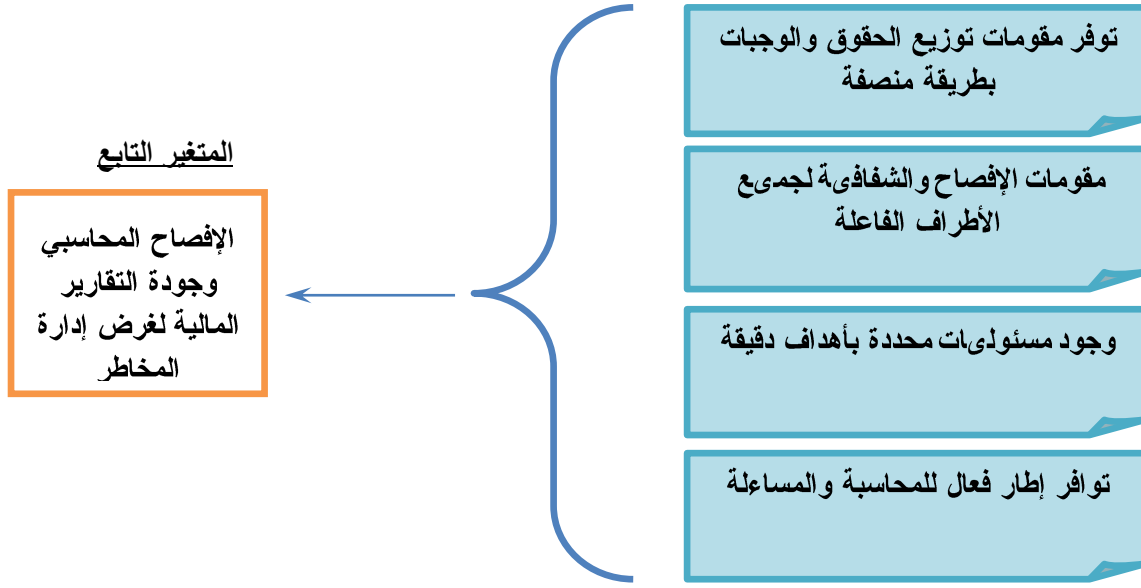
يتضح من الجدول رقم (2)، أن معاملات ألفا كرونباخ تقترب من الواحد وهذا يدل على ثبات وصدق أداة الدراسة. وبالتالي، يمكن تحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

1-3- عينة ومتغيرات الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من كل الأطراف ذات الصلة بحوكمة المؤسسة. وبناء على ذلك، فإن عينة الدراسة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الوسطى وكذا المساهمين والموظفين، وقد بلغ حجم العينة 31 مفردة، حيث تم توزيع 40 استبانة على جميع أفراد العينة منها عن طريق المناولة المباشرة ومنها عن طريق البريد الإلكتروني لأفراد العينة محل الدراسة، واسترد منها 31 استبانة، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 31 استبانة.

كما يمكن عرض متغيرات الدراسة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

2- تحليل نتائج الدراسة

تجدر الإشارة إلى نسبة 41,9% من المستجوبين حاصلين على شهادة ليسانس، في حين أن نسبة 9,76% هم من الحاصلين على مستوى ثانوي. أما نسبة 6,45% فهم من الحاصلين على شهادة البكالوريا، ونسبة 41,9% للمتحصلين على شهادات أخرى وهو ما يعتبر مؤشرا جيدا لأفراد العينة. من جهة أخرى ان نسبته 19,4% من عينة الدراسة هم "مدراء تنفيذيون"، و19,4% من عينة الدراسة هم "عضو مجلس الإدارة"، و16,1% من عينة الدراسة هم "مساهمون موظفون بالشركة. أما ما نسبته 45,2%، فهم من "مستويات وظيفية أخرى"، مما يعني التعرف على آراء جميع إجابات أفراد العينة الذين يشغلون وظائف متعددة.

2-1- تحليل فقرات المحور الأول (توفر مقومات توزيع الحقوق والوجبات بطريقة منصفة)

فيما يلي الجدول رقم (3) الخاص بإجابات أفراد العينة حول توفر مقومات توزيع الحقوق والوجبات بطريقة منصفة:

الجدول رقم (3): نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الأول

الرقم	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	تعتبر معاملة جميع المساهمين بطريقة منصفة من أهم ضوابط الحكم الراشد للمؤسسة.	4,67	0,5007	20,93	56,830	,0000	موافق تماما
2	تصل المعلومات الكاملة المتعلقة بانعقاد الجمعية العامة إلى المساهمين في الوقت المناسب.	3,53	0,5467	07,65	26,331	,0000	موافق
3	تتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.	3,90	00,301	00,77	72,311	0,000	موافق

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

4	تعمل الإجراءات على إعطاء المعلومات الداخلية لكل الأطراف التي هي بحاجة إليها.	3,70	00,648	60,74	70,382	0,000	موافق
5	توفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة.	4,04	00,748	60,72	60,73	0,000	موافق تماما
	المتوسطات الكلية للمحور الأول	3,97	0,548	76,49	60,18	0,000	موافق

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج SPSS

2-2- تحليل فقرات المحور الثاني (مقومات الإفصاح والشفافية لجميع الأطراف الفاعلة)

فيما يلي الجدول رقم (4) الخاص بإجابات أفراد العينة حول مقومات الإفصاح والشفافية لجميع الأطراف الفاعلة:

الجدول رقم (4): نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الثاني

الرقم	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	تعلم المؤسسة في الوقت المناسب أصحاب المصلحة المشتركة بالمسائل التي تخصهم من خلال قنوات لنشر المعلومات الكافية وبالطريقة منصفة.	3,90	0,470	68	54,849	0,000	موافق
2	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإبراز فاعليته.	4,50	0,559	87,44	44,502	0,000	موافق تماما
3	تمتلك المؤسسة وسائل معلوماتية مناسبة (تصورها لمشاريعها ونتائجها واحتياجاتها) تستعملها مع أصحاب الأطراف الشريكة إضافة إلى الوثائق القانونية التي تستعملها.	4,78	0,598	87	49,852	0,000	موافق تماما
4	تتبنى المؤسسة سياسة الشفافية المالية من الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	4,45	0,556	90	44,588	0,000	موافق تماما
5	يتم عرض الأهداف المسطرة على الجمعية العامة في شكل مخطط مالي سنوي أو لعدة سنين.	4,79	0,543	90	44,88	0,000	موافق تماما
	المتوسطات الكلية للمحور الثاني	4,48	0,55	84,49	47,73	0,000	موافق تماما

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج SPSS

2-3- تحليل فقرات المحور الثالث (وجود مسئوليات محددة بأهداف دقيقة)

فيما يلي الجدول رقم (5) الخاص بإجابات أفراد العينة حول وجود مسئوليات محددة بأهداف دقيقة:

الجدول رقم (5): نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الثالث

الرقم	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	مناصب ووظائف المديرية التنفيذية محددة بوضوح داخل المؤسسة	4,06	0,629	81,20	35,976	0,000	موافق

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

						ويتم التعيين في مناصب المديرية بمعايير الكفاءة.
موافق تماما	0,000	55,358	84,60	00,425	4,23	2 قوانين المؤسسات المطبقة في الجزائر التي تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة محددة بدقة.
موافق تماما	0,000	21,980	75,40	00,956	3,77	3 تسيير المؤسسة مرسوم عن طريق إجراءات تمثل لمعايير الإفصاح والشفافية.
موافق تماما	0,000	33,281	81,20	00,680	4,06	4 صلاحيات الإدارة محددة ومصادق عليها من قبل المدربين وأن عمل مجلس الإدارة محدد عن طريق قانون أو إجراءات.
موافق تماما	0,000	35,785	80,21	0,4134	4,21	5 العلاقات مع مجلس الإدارة مرسمة ومقننة على أساس توفير المعلومات الكافية للأطراف ذات العلاقة.
موافق	0.000	36,48	80,52	0,6207	4,07	المتوسطات الكلية للمحور الثالث

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج SPSS

2-4- تحليل فقرات المحور الرابع (توافر إطار فعال للمحاسبة والمساءلة)

فيما يلي الجدول رقم (6) الخاص بإجابات أفراد العينة حول توافر إطار فعال للمحاسبة والمساءلة:

الجدول رقم (6) نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الرابع

الرقم	فقرات المحور الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم من المساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.	4,71	0,461	20,94	56,830	0,000	موافق تماما
2	تمثل المؤسسة للتشريع الاجتماعي وإلى القوانين المسيرة لعلاقات العمل.	3,35	0,709	00,67	26,331	0,000	موافق
3	تتبنى المؤسسة سياسة المساءلة والمحاسبة وتحمل مسؤولية بيئية واجتماعية وأخلاقية.	3,90	0,301	00,78	72,311	0,000	موافق
4	تقوم الهيئات الرقابية في المؤسسة بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحكم الراشد للمؤسسة.	3,68	0,748	60,73	27,382	0,000	موافق
	المتوسطات الكلية للمحور الرابع	3,91	0,338	78,02	64,277	0,000	موافق

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج SPSS

يمكن القول، أنه مما تم عرضه في الجداول السابقة، فإن آراء أفراد العينة موضوع الدراسة للمحاور. حيث يتبين أن قيمة t في جميع فقرات المحاور المتضمنة في الجداول وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 0,05. كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق 60%، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون بشكل تام في معظمهم على محتوى الفقرات، وهو ما يوضح الاتجاه العام لإجابات الأفراد والتي كانت بالموافقة بشكل تام، حيث إن المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال [4,20-5]، وهو ما يشير إلى مستوى الموافقة بشكل تام. وهذا ما يدل على وجود علاقة بين أساليب ممارسة مبادئ الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

المحور الثاني: اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

يعتبر تحديد واختبار الفرضيات من أهم الخطوات للإجابة على موضوع الدراسة، المتمثل في مدى تطبيق مبادئ الحكم الراشد في المؤسسة واثار ذلك على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر، حيث من الأهمية بما كان معرفة مدى مساهمة مبادئ الحكم الراشد في تحقيق الشفافية والإفصاح، وكذا جودة التقارير المالية وأيضا توضيح العلاقة بينهما ومدى ارتباطهما ببعض.

1- اختبار الفرضيات

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة بين مبادئ الحكم الراشد في المؤسسة وتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر. وتشير النتائج المبينة في الجدول رقم (7) أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور أقل من 0,05. كما أن قيمة t المحسوبة وهي أكبر من قيمة t الجدولية، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية. وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحكم الراشد وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية عند مستوى دلالة مساوي ل: 0,05.

الجدول رقم (7): معامل الارتباط بين وجود مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة ودورها في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض

إدارة المخاطر

المحور	معامل الارتباط	تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر
الإحصاءات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
توفر مقومات توزيع الحقوق والواجبات بطريقة منصفة	0,576	0,036
مقومات الإفصاح والشفافية لجميع الأطراف الفاعلة	0,765	0,000
وجود مسؤوليات محددة بأهداف دقيقة	0,560	0,000
توافر إطار فعال للمحاسبة والمساءلة	0,752	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

2- نتائج الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي دراسة وتحليل مدى تطبيق حوكمة المؤسسات لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة بحوكمة المؤسسة، وكذا كيفية ممارسة هذه الحوكمة من قبل المؤسسات في الجزائر بأخذ شركة أن سي أ روية كحالة تجريبية، لأن لها نجاح في ممارسات حوكمة المؤسسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى معرفة مدى تطبيق ممارسات حوكمة المؤسسات وأثر ذلك على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض الوقاية من الأزمات في الشركة محل الدراسة، ومن خلال الدراسة والتحليل لهذه الآراء تم الوصول إلى ما يلي:

- تراعي المؤسسة محل الدراسة وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بمستوى جيد من حيث توفر دعم من قبل مجلس الإدارة مع تحديد مسؤولياتهم والإدارة التنفيذية الوسطى مع توفر إطار فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة.

- تراعي الشركة محل الدراسة توفر مقومات حماية لحقوق المساهمين لديها ومعاملة عادلة لجميع المساهمين، وكذا توفر دور أصحاب المصالح في ممارسة قواعد الحوكمة بدرجة إيجابية. من خلال مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء، كما أنها تراعي عملية الإفصاح عن العمليات لجميع أصحاب المصالح.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع قواعد حوكمة الشركات وتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ويظهر ذلك من وجود نظام إفصاح محكم وجودة للمعلومات المحاسبية يشجع على الشفافية الحقيقية للشركة، كما تظهر النتائج أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من تطبيق الحوكمة في الشركة.

الهوامش والمراجع

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر ص ص (1-13)

- 1 الخضيرى، محسن احمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص 7، نقلا عن حسن عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمرك، 2010، ص: 8.
- 2 عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 17.
- 3 أمين السد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 132.
- 4 Hélène PLOIX, Gouvernance d'entreprise pour tous: dirigeant administrateurs et investisseurs, collection HEC, paris, 2006, p: 9.
- 5 Yadong LUO, Corporate governance and accountability in multinational enterprises: Concepts and agenda, Journal of International Management, 11 (2005) 1 – 18, p: 2.
- 6 Jean TIROLE, Corporate Governance, Econometrica, Vol. 69, No. 1 (Jan., 2001), pp: 3-5
- 7 Benoit PIGE, gouvernance contrôle et audit des organisations, Economica, Paris, 2008, p:7.
- 8 Colin MAYER, "Corporate Governance Competition and Performance", Journal of Law and Society, Vol. 24, No. 1, (Mar., 1997), pp.15-17.
- 9 عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص ص: 23- 24.
- 10 أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر، 2009، ص: 10.
- 11 Hélène PLOIX, Op-cit., 2006 p: 15.
- 12 ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009، ص: 66.
- 13 لطيف زيود وحسان قيطيم ونغم أحمد فؤاد مكية، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص: 179.
- 14 محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص: 578.
- 15 زيد عمر عبد الله، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، دار الباروزي، الطبعة الأولى، عمان، 1995، ص: 331.
- 16 خلف دلف العيساوي وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 4، العدد 11، ص: 134.
- 17 موسي سهام وفراح خالدي، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، يومي 6-7 ماي 2012، ص: 12.
- 18 Jonas. G, J. Blanchet, "Assessing Quality of financial reporting quality of financial reporting", Accounting Horizons, England, September 2000, p: 353.
- 19 حنان حلوة رضوان ، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 40.